ناقشت مع الخالد نتائج قمة دول «التعاون» والعلاقات مع العراق وإيران

عاشور: «الخارجية البرلمانية» لم تتسلم مسودة الاتفاقية الأمنية الخليجية حتى الآن

الخالد وعاشور عقب اجتماع لجنة الشؤون — تصوير صالح محمد

ناقشت لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية اليوم مع نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح خالد الحمد الصباح عددا من القضايا منها نتائج قمة دول مجلس التعاون الخليجي التي عقدت في مملكة البحرين اخيرا.

وقال رئيس اللجنة النائب صالح عاشور في تصريح صحافي عقب الاجتماع ان اللجنة استمعت لشرح مفصل وواضح من الوزير الشيخ صباح الخالد حول نتائج قمة «الصخير» التي عقدت في البحرين اخيرا والقضايا الاقليمية في سوريا ومصر ودول عربية اخرى.

واضاف عاشور ان المجتمعين تطرقوا كذلك الى العلاقات الكويتية – العراقية والاتفاقيات الاخيرة سواء المتعلقة منها بالجرف القاري او بالملاحة البحرية في خور عبدالله واتفاقيات اخرى.

وافاد ان الاجتماع ناقش بشكل مستفيض العلاقات الكويتية – الايرانية والخليجية – العراقية والخليجية – الايرانية وما سيحدث في المنطقتين الخليجية والعربية بصورة عامة. وقال عاشور ان اللجنة لم تتسلم «حتى الان» مسودة الاتفاقية الامنية التي تم التوقيع عليها من قبل قادة دول مجلس التعاون الخليجي مستدركا بالقول «وحسب ما قال وزير الخارجية انها ستعرض على مجلس الوزراء ومن ثم يتم ارسالها بمرسوم الى مجلس الامة لمناقشتها في اللجنة المختصة لاعداد تقرير مفصل بشأنها وارساله الى المجلس».

واوضح في هذا السياق ان الاجتماع لم يتطرق الى مواد الاتفاقية الامنية «والوزير بين ان هذه الاتفاقية تختلف عن سابقتها حيث تم اجراء بعض التعديلات على الاتفاقية بما يتوافق مع خصوصية الدول وخصوصا دولة الكويت لوجود بعض البنود التي تتعارض مع الدستور الكويتي».

وافاد ان تعديلات اجريت على مواد معينة في الاتفاقية «لكن لم تعرض الاتفاقية رسميا على اللجنة الخارجية البرلمانية ولم نقرأ بنودها بصورة رسمية ولا نستطيع ابداء وجهة نظر او رأي رسمي حول هذا الموضوع».

وقال ان المجتمعين اتفقوا على عقد اجتماع آخر ودعوة وزير الخارجية «بعد وصول الاتفاقية الى مجلس الامة ومناقشتها في اللجنة.

الراشد يستقبل وزيري الإعلام وشؤون مجلس الأمة

الراشد مستقبلا الحمود ودشتي

استقبل رئيس مجلس الأمة علي فهد الراشد في مكتبه امس وزير الاعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية وزيرة الدولة لشؤون مجلس الأمة د. رولا دشتي.

مكتملة الشروط للتجنيس وغير المستوفين لإلغاء ملفاتهم والثالثة لمزيد من الدراسة

«حقوق الإنسان» البرلمانية: «البدون».. ثلاث فئات

اجتماع لجنة حقوق الإنسان والبدون

■ الفيلكاوي: سندفع باتجاه تجنيس مستوفي الشروط بأسرع وقت

بحثت لجنة حقوق الانسان ودراسة اوضاع غير محددي الجنسية «البدون» البرلمانية في اجتماعها امس موضوع ملفات فئة المقيمين بصورة غير قانونية في البلاد.

وقال مقرر اللجنة النائب طاهر الفيلكاوي في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع ان اللجنة «ارسلت فرز ملفات المقيمين بصورة غير قانونية في البلاد الى ثلاث فئات اولها فئة مكتملي الشروط والثانية غير مستوفي الشروط اما الفئة الثالثة فهم الذين يحتاجون مزيدا من الدراسة لمعالجة اوضاعهم».

واضاف النائب الفيلكاوي ان اللجنة ستدفع باتجاه تجنيس مكتملي الشروط «في اسرع وقت» وبالغاء ملفات غير مستوفي الشروط «الذين يثبت عدم استيفائهم الشروط بدلائل قاطعة».

وذكر ان اللجنة ستعمل على «الاسراع» في دراسة ملفات من يحتاجون مزيدا من الدراسة «للبت بالمشكلة واعطاء كل ذي حق حقه».

واشار الى ان اللجنة قررت الاجتماع مع اللجان الشعبية المعنية بحقوق الانسان خلال الاسابيع المقبلة «وستجتمع مع الجهات الحكومية ذات الصلة منها وزارات الداخلية والعدل والخارجية والشؤون الاجتماعية والعمل لتدارس الملفات والمشاكل المتعلقة بحقوق الانسان» في البلاد.

رفضت منح المرأة غير العاملة راتباً شهرياً وأجّلت إسقاط الفوائد

«التشريعية» تقر زيادة القرض الإسكاني والترميم وعلاوة الأولاد

اجتماع اللجنة التشريعية البرلمانية

■ الصانع: إجماع على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وإعادة النظر في خطط الحكومة

استكملت اللجنة التشريعية البرلمانية مناقشة البنود الواردة على جدول الأعمال خلال اجتماع مارالثوني، ناقشت فيه عدة قوانين.

وقال مقرر اللجنة يعقوب الصانع ان اللجنة ناقشت الاقتراح بقانون بشان تلقي وانجاز المعاملات وطالبنا بتعديل الاقتراح ليكون اقتراحا بقرار، وكذلك الاقتراح باسقاط فوائد القروض ورأينا تأجيل النظر فيها لاستكمال الاقتراحات الاخرى المتشابهة.

وقال إنه بالنسبة لاقتراح الوصية الشرعية رأينا الاستعانة بوزارة الاوقاف للوقوف على رأيهم، فيما رفضت اللجنة اقتراح منح المرأة الكويتية التي لا تعمل راتبا شهريا واوصت النائب سعدون حماد بإعادة صياغة الاقتراح.

ووافقت اللجنة بالإجماع على زيادة العلاوة المعيشية للاولاد 100 دينار مع عددهم 7 ابناء، كما وافقت على تعديل الفقرة الثانية بشان الرعاية السكنية لزيادة القرض الاسكاني من 70 الى 100 الف وقرض الترميم إلى 30 الفا.

ووافقت اللجنة على اقتراح بشان الصندوق الوطني لرعاية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالاجماع، واوصت بالتصديق عليه مع وضع بعض التعديلات البسيطة.

واضاف: بالنسبة للمشاريع المقدمة من الحكومة في الفترات السابقة، راينا ان نمعن النظر في هذه المشروعات التي تبلغ 8 مشاريع وستقراها واذا وجدنا انها تتفق مع رؤانا قلن نسحبها من الجلسة العامة.

وقال إنه كان هناك تقرير اخباري نشر في إحدى الصحف عن ان ماكينة التشريع في المجلس لم تسخن «وانا ارد بان العبرة بالكيف وليس بالكم وخلال عشرة ايام قدم 446 سؤالا واقتراحا برلمانيا وبالبحث فيها وجدنا انها من مجالس سابقة ورفعت دون امعان النظر فيها».

الأسلوب المتبع غير مقبول وميزانية العام الماضي كادت ترفض بسببه

العمير: ترقيات النفط ستتسبب بتوتر سياسي بين السلطتين

علي العمير

■ الدلالات تؤكد عدم الأخذ بمبدأ تكافؤ الفرص وتجاهل عامل الخبرة

توقع النائب الدكتور علي العمير: ان تثير ترقيات مؤسسة شركة النفط توترا بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، مؤكدا ان الترقيات ستكون ملفا سياسيا ساخنا ينذر بتصعيد لا ينسجم مع المرحلة الراهنة، والعمر القصير للحكومة والمجلس.

وقال العمير في تصريح للصحافيين: ان المعلومات التي وردت الينا بخصوص الترقيات تستدعي بذل الجهود لارجاع الامور الى نصابها الصحيح، وعدم السماح باي ترقيات من هذا النوع، لافتا الى ان ميزانية المؤسسة العام الماضي كادت ان ترفض بسبب ملف الترقيات.

وذكر العمير: ان اسلوب القيادات النفطية المتبع في الترقيات يشوبه الكثير من علامات الاستفهام، خصوصا في جزئية استثناء البعض من شرط المدة المطلوبة للترقي على حساب اصحاب الخبرة والخدمة الطويلة، وترقية البعض الآخر عن طريق تقليم الى فرق او مجموعات عملها ليس من صميم عمل من جرى نقله.

واكد العمير: ان الدلالات تؤكد انه لم يؤخذ بمبدأ العدل والمساواة وتكافؤ الفرص في ترقيات مؤسسة النفط، مستغربا اعطاء عامل الخبرة والخدمة نسبة متواضعة حددت بـ30 في المئة عند التقييم، في حين اعطاء المقابلة الشخصية ورأي القيادات نسبة 70 في المئة، الأمر الذي يجعل هناك شكوكا حول كيفية التقييم.

أشاد بقرار تشكيل لجنة لبحث ترقيات «النفط»

الرشيدي: الاتفاقية الأمنية يجب أن تنسجم مع الدستور.. ولابد من مناقشتها بشفافية

طالب النائب محمد ناصر محمد الرشيدي ان تتم مناقشة الاتفاقية الامنية الخليجية بما يتوافق ومواد الدستور الكويتي، مشير الى الا تكون هناك اي ناحية ضمن الاتفاقية تتعارض والدستور الكويتي والذي هو الحصن الحصين لجميع الكويتيين.

ودعا البراك في تصريح صحافي الى التريث وعدم الحكم على تلك الاتفاقية حتى عرضها على مجلس الأمة، مشيرا الى انه في حال تعارضت وبعض مواد الدستور الكويتي خصوصا في ما يتعلق بالاعتقالات وما شابهها ستكون لنا كلمة واضحة وصريحة حولها.

وزاد ان هناك تسريبات عبر وسائل الاعلام تؤكد ان هناك بعض النقاط في الاتفاقية تتعارض مع بعض مواد الدستور الكويتي، لافتا ان هناك مواد اخرى في الاتفاقية عدلت لاعتراض بعض الدول الخليجية عليها.

واوضح انه لابد من ان تكون هناك تحفظات حول بعض مواد هذه الاتفاقية لتعارض بعضها مع خصوصيات بعض دول الخليج، مشيرا الى ان الكلمة الفصل ستكون لمجلس الامة.

واستغرب البراك من التكتم حول الافصاح عن الإتفاقية الامنية الخليجية وقتا طويلا، ولاسيما وانه بعد اعداد المواد الاولية لها تم تعديلها مؤخرا وستعرض، لكنها لم تعرض حتى الآن.

وأشار البراك الى ضرورة ان تراعي الاتفاقية الامنية الخليجية جميع الدساتير في دول الخليج وعدم تعارضها مع اي منها، مشيرا الى ان جل اهتمامات هذه الاتفاقية امنية بحتة.

من ناحية اخرى اشاد البراك باداء وزير النفط، ولاسيما بعد قراره الاخير بتشكيل لجنة حول ما اثير على خلفية الترقيات الاخيرة في النفط والتي كان حولها لغط من امكانية ان تكون تدخلت فيها الواسطة، واننا نضع يدنا بيده في حال كشف عن اي تجاوز او محسوبية او واسطة، وعليه اقصاء اي كان من المتجاوزين.

محمد البراك

طالب بتعديل القانون لإنصاف المرأة

العدوة: مساواة المطلقة والأرملة للرجل في مبلغ القرض الإسكاني.. واجبة

تقدم النائب خالد سالم العدوة باقتراح بقانون لتعديل بعض احكام القانون رقم 2 لسنة 2011 المتعلق بالرعاية السكنية لكي يتيح للمرأة المطلقة والأرملة مساواتها بالرجل الكويتي في مبلغ القرض الاسكاني، وذلك استنادا الى دستور الكويت الذي ينص على المساواة بين الرجل والمرأة فضلا عن ضرورة دعم المرأة التي اعتبرها اساس المجتمع الكويتي.

واكد العدوة ان التطبيق العملي للقانون في الفترة الماضية منذ اقراره وحتى الان كشف عن اجحاف كبير للمرأة الكويتية واخل بمبدأ المساواة الذي حرص الدستور عليه، كون المادة 28 مكرر نصت على ان يكون القرض الذي يمنح للمرأة الكويتية بما لا يجاوز قيمة القرض المنصوص عليه في المادة 28 الممنوح للرجل – اي بما لا يجاوز 70 الف دينار.

واضاف العدوة وبناء على ذلك تقدمت بتعديل تلك المادة لتصبح «يقدم بنك التسليف والادخار قرضا بلا فوائد يساوي قيمة القرض المنصوص عليه في المادة المذكورة بغرض توفير السكن الملائم الى كل من المرأة الكويتية المطلقة طالقا بائنا والمرأة الكويتية الأرملة ولأي منهن أولاد، اذا لم تتوافر فيهن شروط الأسرة المستحقة للرعاية السكنية وفقا لاحكام هذا القانون بشرط ألا تكون اي منهن متمتعة بحق السكن ما لم تتنازل عن هذا الحق».

وأشار الى ان التغيير طال ايضا المادة 28 مكرراً ب من القانون رقم 47 لسنة 1993 باستحداث فقرة جديدة نصها الآتي: تستحق المرأة الكويتية اعتبارا من اول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقدمها بطلب الحصول على القرض أو على السكن الملائم بقيمة ايجارية منخفضة وحتى الاستجابة الفعلية لطلبها، بدل إيجار شهري يساوي مقداره بدل الايجار المنصوص عليه في المادة 19 من هذا القانون ووفقا للشروط الواردة بها، مع عدم صرف فروق مالية عن الفترة الماضية السابقة على تاريخ العمل بحكم هذه المادة، على ان يلغى كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.